



رئيس مُنظمة بلادي
لحقوق الإنسان بليبيا

المُقابلة مع السيد طارق اللوم

1. هل ترون أن ظاهرة الهجرة غير النظامية قد تفاقمت بعد التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية؟

- رغم أن الهجرة غير النظامية كانت موجودة حتى قبل التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية وخصوصاً ليبيا ولكن الأمر مُتعلق بالنسبة وبنوع الانتهاكات التي أخذت أشكالاً وأنماطاً مُقلقة للغاية.

2. هل يمكن الرّبط بين الإجراءات المُتعلّقة بالهجرة في الضمّة الأوروبيّة وتصادم وتيرة الهجرة غير النظامية؟

- رغم تغيير سياسات الاتحاد الأوروبي القاسية والتي ضربت بعرض الحائط كل القيم والاتفاقيات التي صادقت عليها أوروبا ورغم ادعاء أوروبا أن عدد المُهاجرين الواصلين إلى شواطئ إيطاليا انخفض، يظل السؤال رقم الواصلين إلى إيطاليا قل ولكن كم الرقم الذي يدخل ليبيا وكم الرقم الذي يدخل البحر ويُفقد؟ هنا السؤال المهم؟



3. ما المواصفات الاجتماعية للفئة الأكثر انخراطاً في الهجرة غير النظامية؟

- فئة القاصرين وغير المصحوبين أرقامهم كبيرة، كما أنه من المُلفت أعداد النساء التي هي في ازدياد.

4. هل يمكن اعتبار أن الهجرة غير النظامية تعود لأسباب اقتصادية بالأساس؟

- لا يمكن الجزم بذلك لو تحدثنا على الأعداد التي تدخل ليبيا الكثير منهم طالبي حماية مثل السوريين واليمن والصومال وإريتريا، جميعهم فارين من النزاعات والخوف من الانتقام، حالياً غالبية من هم في مراكز الاحتجاز في ليبيا هم من فئة طالبي اللجوء.

5. ما أهم تأثيرات ونتائج الهجرة غير النظامية؟

- التأثيرات تطال دول المصدر والعبور والمقصد، ولكن التأثير الحقيقي هو بلد المصدر التي تفرغ من مواطنيها على دُفعات مُخيفة خصوصاً عندما يكون بينهم الأطفال غري مصحوبين والنساء وما يتعرضون له أثناء رحلاتهم، أعتقد أن العالم أصبح يتعامل ببشاعة حيال ملف الهجرة وجل التركيز على بلد العبور والمقصد، وأن المهاجرين وطالبي اللجوء كانوا سبباً في عدم الاستقرار والفوضى في البلد المقصد.

6. هل تقتصر تأثيرات الهجرة غير النظامية على المهاجرين أم تمتد إلى عائلاتهم والمُحيطين بهم؟ وما طبيعة هذه التأثيرات؟

- لا يوجد أدنى شك أن كل المُحيطين بالمُهجرين و طالبي اللجوء هم متأثرين بشكل مباشر من جميع النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ففقد أبنائهم وذويهم وذهابهم لمصير الصحراء المجهول هو أمر مرعب، كما أن غالبية المهاجرين و طالبي اللجوء يتعرضون للخطف والابتزاز وهو مُمنهج ويطال كذلك عائلاتهم حين يُطلب منهم دفع الأموال مقابل إطلاق سراح أبنائهم.

7. البعض يعتبر أن الهجرة غير النظامية خرجت من منطلق الظاهرة المعزولة وتحوّلت إلى تقليد مجتمعي في تونس على سبيل المثال فهل هذا صحيح؟

- كلام يُناقض الحقيقة، فكل الهجرات لها أسبابها حتى التي يُقدم عليها الشباب



ويوصف أنه مُندفع ومُتهور ويلهث خلف سراب جنة أوروبا، هذا طرح يحاول يجد مبررات وأعدراً على فشل تلك الحكومات، جميع الهجرات حتى ذات الدوافع الاقتصادية لم يُقدم عليها الشباب العربي إلا بعد أن استنفذوا كل سُبُل العيش بل هم كانوا قابلين بالعيش تحت خط الفقر ولكنهم دُرموا من ذلك، اجتمعت عليهم الأوضاع الاقتصادية والتضييق الأمني ناهيك على الشعور بالفارق الشاسع بينهم وبين دول تُعتبر جوار لهم على سبيل المثال دول الخليج.

8. نظراً للتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد الثورة، هل يُمكن أن تتحول الهجرة غير النظامية إلى معبر للإرهابيين يصلهم بأوروبا؟

- منذ القَدَم الهجرة موجودة وسوف تستمر فهي هجرة مُختلطة تجد في نفس الركب أو القافلة مُهاجرين ومعهم طالبي لجوء ومعهم مُهريين ومعهم مُجرمين «إرهابيين» ولم يثبُت أن الجماعات المتطرفة انتقلت كجميعة عبر البحر أو حتى الصحراء بأعداد كبير حتى يُقال إنهم سوف يستغلونها كطريق إلى أوروبا، فالتطرف موجود في أوروبا من عدة أطراف وجل الأعمال التي حصلت في أوروبا كان أصحابها من مالكي الجوازات الأوروبية وهم مواليد أوروبا.

9. من حسب رأيكم يتحمل المسؤولية أو ما ترتيب تحمل المسؤوليات؟

- المسؤولية يتحملها المُجتمع الدولي وصناع القرار، فالحل ليس بالمستحيل، التنمية في دول المصدر والحد من التدخل في دولهم وتغذية النزاعات سوف يكون له الأثر الكبير في الحد من الهجرة على الأقل تُصبح أكثر تنظيمًا وأمانًا على الأقل للأطفال والنساء.

10. هل يمكن اعتبار تفاقم ظاهرة الهجرة النظامية مؤشراً على فشل الحكومات في استيعاب متطلبات وأحلام مواطنيها؟

- لا يوجد أدنى شك.. فالحكومات وصُناع القرار هم سبب هذه الكارثة التي تقضي على عمر الشباب ومع الأسف يتزاحم الكبار والمتقاعدين على مناصبهم.

11. ما الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة على المستوى الحقوقي والقانوني؟

• الاستمرار في مُطالبة السلطات وصُناع القرار بالالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات



الدولية التي صادقت ووقعت عليها.

- الضغط على الدول التي لم تُصادق مثل ليبيا أن تُصادق وتُفعل الاتفاقيات التي تُنظم وضع طالبي اللجوء.
- أن يكون هناك عقد واتفاق أممي جديد يجعل من ميثاق الأمم المتحدة مرجعية في وضع ضوابط وخطة عاجلة لحل قضية طالبي اللجوء والحماية وأن تتحمل كافة الدول مسؤوليتها.
- على المنظمات الدولية والمانحين من الاتحاد الأوروبي أن يُصَب دعمهم في صالح المشاريع الصغيرة والتنمية للشباب والقاصرين في إفريقيا ودول النزاعات.